



القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)  
الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٣٠٦ المعقودة في ٣٠ آذار/  
مارس ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة والبيانات التي أدلى بها رئيس المجلس بشأن الحالة في  
سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها  
الإقليمية،

وإذ يعرب عن قلقه المستمر من هشاشة الحالة الأمنية في سيراليون والبلدان المجاورة،  
وبخاصة استمرار القتال في المناطق الحدودية لسيراليون وغينيا وليبيريا، والعواقب الإنسانية  
الوخيمة على السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا في هذه المناطق،

وإذ يسلم بأهمية بسط سلطة الدولة تدريجيا على سائر أرجاء البلد، وإجراء حوار  
سياسي ومصالحة وطنية، والتنفيذ الكامل لبرنامج من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة  
الإدماج، والاستثمار المشروع لموارد سيراليون الطبيعية لما فيه منفعة الشعب، وكفالة  
الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للجميع، وسيادة القانون، والعمل الفعال فيما يتعلق  
بمسألتي الإفلات من العقاب والمساءلة، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا بشكل طوعي  
ودون عوائق، وإجراء حكومة سيراليون لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وصياغة خطة  
طويلة الأجل لعملية السلام من أجل تحقيق السلام والأمن المستدامين في سيراليون،  
وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ستواصل دعم تحقيق هذه الأهداف،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/228)،

- ١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، المنشأة بموجب قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، لمدة ستة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛
- ٢ - **يقرر كذلك** زيادة قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليلبلغ ٥٠٠ ١٧ فرد، بمن فيهم المراقبون العسكريون الـ ٢٦٠ الذين تم نشرهم بالفعل، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ من تقريره؛
- ٣ - **يرحب** بمفهوم العمليات المنقح لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون كما هو وارد في الفقرات من ٥٧ إلى ٦٧ من تقرير الأمين العام وبالتالي المحرز بالفعل صوب تنفيذه، **ويشجع** الأمين العام على السير به حتى يأخذ سبيله إلى الإنجاز؛
- ٤ - **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي تقدم قوات إضافية وعناصر دعم لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللدول التي قدمت تعهدات بذلك، **ويشجع** الأمين العام على مواصلة بذل الجهود للحصول، إذا اقتضى الأمر، على مزيد من القوات المدربة والمجهزة على النحو المطلوب لتدعيم قوام العنصر العسكري للبعثة بغية تمكينها من إكمال مفهوم عملياتها المنقح، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يحيط المجلس علماً عند تلقي تعهدات أكيدة بهذا الخصوص؛
- ٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في فترات منتظمة، بما تحرزه البعثة من تقدم في تنفيذ الجوانب الرئيسية لمفهوم عملياتها، **ويطلب إليه كذلك** أن يقدم في تقريره المقبل تقييماً للخطوات المتخذة لتحسين فعالية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛
- ٦ - **يعرب** عن قلقه العميق إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية وغيرها، بما فيها المجموعات العسكرية الأخرى، ضد السكان المدنيين، ولا سيما مضايقة المدنيين والتجنيد القسري للبالغين والأطفال من أجل القتال والسخرة، **ويطالب** بوقف هذه الأعمال على الفور، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل ملء جميع وظائف رصد حقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمعالجة الشواغل التي أثيرت في الفقرات من ٤٤ إلى ٥١ من تقرير الأمين العام؛
- ٧ - **يعرب أيضاً** عن قلقه العميق لأن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أبوجا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091) من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لم يُنفذ بالكامل، **ويطالب** الجبهة المتحدة الثورية بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بالتزاماتها. بموجب ذلك الاتفاق بكفالة الحرية الكاملة للأمم المتحدة لنشر قواتها في أرجاء البلد، وحرية حركة الأشخاص والسلع، وعدم إعاقة حركة الوكالات الإنسانية

واللاجئين والمشردين، وتسليم جميع الأسلحة والذخيرة والمعدات الأخرى المصادرة فوراً، واستئناف المشاركة النشطة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

٨ - **يطلب** في هذا الخصوص إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تواصل دعمها، في حدود إمكانياتها ومناطق انتشارها، للاجئين والمشردين العائدين وأن تشجع الجبهة المتحدة الثورية على التعاون لبلوغ هذا الهدف، وفاءً بالتزاماتها بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس وجهات نظره بشأن كيفية السير قدماً بمسألة اللاجئين والمشردين داخلياً، بما في ذلك، مسألة عودتهم؛

١٠ - **يطلب** إلى جميع الأطراف في الصراع الناشب في سيراليون أن تكشف جهودها بغية التوصل إلى التنفيذ الكامل والسلمي لاتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار واستئناف عملية السلام، آخذة في حسابها الأساس الذي يقوم عليه اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحث الحكومات والقادة الإقليميين المعنيين أن يواصلوا تعاونهم الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة على تشجيع هذه الجهود والقيام، على وجه الخصوص، باستخدام نفوذهم لدى قادة الجبهة المتحدة الثورية لكسب تعاونهم على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه؛

١١ - **يشجع** الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو الناجمة عن استمرار القتال في المناطق الحدودية لسيراليون وغينيا وليبيريا، **ويشدد** على أهمية الدعم السياسي التي تستطيع الأمم المتحدة أن تقدمه لهذه الجهود من أجل تثبيت الاستقرار في المنطقة؛

١٢ - **يحث** علماً بالمسؤوليات التي ستضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعماً لبرنامج حكومة سيراليون لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما القرار القاضي بالقيام بدور معزز في إدارة هذا البرنامج، كما هو وارد في الفقرات من ٧٦ إلى ٧٩ من تقرير الأمين العام، **ويشجع** على حكومة سيراليون لما أدخلته بالفعل من تحسينات على البرنامج، **ويشجعها** على اتخاذ القرارات العاجلة اللازمة التي تتيح إمكانية بلورة البرنامج في صيغته النهائية وتعميم المعلومات عن مزاياه وشروطه لكي يأخذ سبيله بسرعة إلى التنفيذ، **ويشجع** أيضاً المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تدعم بسخاء الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون بهذا الصدد؛

١٣ - **يؤكد** أن تنمية وتوسيع نطاق القدرات الإدارية لسيراليون ضروريان أيضاً من أجل تحقيق السلام والتنمية بشكل مستدام في البلد، ولذا **يحث** حكومة سيراليون على

اتخاذ الخطوات العملية اللازمة للتحضير لإعادة السلطة المدنية والخدمات العامة الأساسية إلى أرجاء البلد، بما في ذلك المواقع التي يُتوقع أن تنتشر فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقاً لمفهوم العمليات الخاص بها، ويشجع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدة اللازمة في هذا الخصوص؛

١٤ - يشجع حكومة سيراليون والأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى على الإسراع في تشكيل لجنة استجلاء الحقيقة والمصالحة وإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون المتوخاة في القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، واضعين في الأذهان بصورة خاصة الحاجة إلى تأمين حماية ملائمة للأطفال؛

١٥ - يرحب باعتزام الأمين العام إبقاء كل من الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض عن كثب، وباعتزامه إبلاغ المجلس، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات، بأية توصيات إضافية، بما في ذلك التوصية عند الاقتضاء بمزيد من التعزيز لقوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من أجل تنفيذ مفهوم العمليات المخطط لتحقيق الأهداف الشاملة لمساعدة حكومة سيراليون على إعادة بسط سلطتها على أرجاء البلد، بما في ذلك مناطق إنتاج الماس، وتهئية الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الوقت الملائم تحت سلطة حكومة سيراليون؛

١٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.